مجلة جامعة الأقصى– سلسة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد الأول يناير2023، ص:178–198
(ISSN) 2959-5096

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة فلسطين)

د. نضال فريد عبد الله
أستاذ مساعد كلية الإدارة والتمويل لدى جامعة الأقصى - غزة

(تاريخ الاستلام 2021/12/02، تاريخ القبول 2023/01/12)

The effect of applying corporate governance principles on the disclosure of credit risks (An applied study on the banking sector in the Palestine Stock Exchange)

Dr. Aladdin Khalil Al–Sayed
Assistant Professor, Faculty of Management and Finance, Al–Aqsa University – Gaza

(Received 02/12/2023, Accepted 12/01/2023)

د. نضال عبد الله – E-mail address: nf.abedallah@alaqsa.edu.ps

الملخص:

يحاول البحث أن يلقي الضوء على الأثر الذي يمكن أن ينتج عن تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين, لذلك اعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في البيانات المالية من السنة المالية 2011 – 2017, وقد تم حصر جميع البنوك المدرجة خلال السلسلة الزمنية المختارة والبالغ عددها (8) بنوك, وقد كشفت النتائج إلى أن هناك تأثيرات لتطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية, وهذه التأثيرات كانت مختلفة, فبعضها لم يكن دالاً والبعض الآخر كان له تأثير إيجابي والبعض الآخر له تأثير عكسي, إلا أنه يمكن القول أن الربط بين المتغيرين مهم ونقطة انطلاق للباحثين لتعزيز نماذج بشكل أقوى, وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بمبادئ الحوكمة لمحاولة الحد من الإفصاح عن المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك, كما واقترح الباحث أن يتم الاهتمام بالحوكمة ومحاولة إيجاد نماذج جديدة لربطها بمخاطر الائتمان لمحاولة الوصول إلى نموذج قياس قابلة للتنبؤ تسترشد به البنوك.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of the use of corporate governance principles on the credit risks of banks listed on the Palestine Exchange. The selected time series of (8) banks and the multiple regression model was used to test the hypotheses of the study, and the results revealed that there are effects of using the principles of governance on credit risk, and these effects were different, some of them were not significant and others had a positive effect and some The other has an opposite effect, but it can be said that the link between the two variables is essential and a starting point for researchers to strengthen models more powerfully. The study came out with a set of recommendations, the most important of which are: The researcher should pay attention to governance and try to find new models to link it to credit risk, to try to arrive at a predictable measurement model that guides banks.

المقدمة

مما لا شك فيه أن البنوك تعتبر العصب الرئيسي للاقتصاد في أي بلد, وخصوصاً في الدول النامية والفقيرة, حيث أنها المصدر الرئيسي الذي يتحرك من خلاله الاقتصاد, ولأجل ذلك يحاول الباحث في هذا البحث أن يبحث في موضوع مهم من المواضيع التي تدعم البنوك وتهتم بها.

إن البنوك تعمل على مواكبة كل ما هو جديد وتحاول أن تمتثل للمعايير العالمية, وأحد أهم المصطلحات الحوكمة, وهي من المفاهيم التي لاقت اهتمام كبير من قبل الباحثين, والكثير من الدراسات التي بحثت في موضوع الحوكمة أثبتت أن هذا المتغير له تأثيرات كبيرة على الأداء وكذلك مدخل مهم من المداخل التحسينية التي تضمن النجاح.

وعلى صعيد البنوك فإن أهم المشاكل التي تواجهها البنوك هي المخاطر الائتمانية, وهي عقبة تحاول دائماً البنوك أن تبحث عن حلها, لذلك يحاول الباحث أن يلقي الضوء على تأثير استخدام مبادئ الحوكمة على المخاطر الائتمانية, كمدخل يستطيع من خلاله أن يقدم نتائج مرضية.

يقع على عاتق البنوك وظيفة هامة في الاقتصاد, أحدها وظيفة توزيع الائتمان, فهي تتلقى الودائع بفوائد وتستخدمها في منح القروض للغير بفوائد أعلى لتحقيق ربح بمقدار الفرق, حيث تعتبر البنوك الوسيط بين المدخرين والمستثمرين أو المقرضين والمقترضين, كما أن هذه العملية تحاط بالمخاطر تسمى المخاطر الائتمانية (الجوراني, 2017: 515).

ويعتبر الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمراً ضرورياً وهاماً ومتأصلاً في طبيعة النشاط البنكي, حيث أن عملية الإفصاح عن المخاطر وأية أمور مرتبطة به ستؤدي إلى عملية تقييم مهمة لأداء البنك, وسيستفيد البنك حتماً من الشفافية وفق ما يتم الإفصاح عنه في الخطة الاستراتيجية (Moumen & Hussainey, 2015: 2-3).

وتعتبر الحوكمة مفهوماً من المفاهيم المستحدثة في عالم الاقتصاد والاستثمار, حيث ظهرت لمعالجة قضايا فساد كبيرة

في المؤسسات, فهي تعتبر أداة فعالة لضمان السير في الطريق الصحيح وتحقيق الأهداف المطلوبة (الججاوي, 2018: 39).
كما أن الشركات تسعى لتبني مبادئ الحوكمة لتحقيق أحد أهم اهداف الحوكمة والمتمثلة في إدارة المخاطر من خلال تقليل التعارض بين المساهمين وإدارة المنشأة, ووجود عملية رسمية للحد من هذه المخاطر في كل المستويات بالشركة للوصول إلى كفاءة الشركة (خلف وفاضل, 2016: 56-57).
ونظراً للاهتمام الزائد بالحوكمة من قبل جميع الجهات, حيث يعتقد جميع الأطراف أن الحوكمة لها تأثير إيجابي على الشركات وعلى المجتمع وعلى الاقتصاد ككل, يرى الباحثون أنه لا بد من توقع لوجود علاقة وأثر بين استخدام هذه المبادئ على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية لاسيما أن الأمر متعلق بالإفصاح والشفافية, وهذا بحد ذاته مبدأ مستقل من مبادئ الحوكمة, كما أن إدارة المخاطر تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها البنوك, لذلك فإن الإفصاح عنها أمر مهم أيضاً, حيث أن ذلك الأمر جعل من أصحاب المصالح زيادة في الطلب على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية, لأهمية ذلك في تزويد المستثمرين بالمعلومات حول المخاطر المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية, لذلك ستركز هذه الدراسة على معرفة الأثر المتوقع لمبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

مشكلة الدراسة:

إن طبيعة عمل البنوك يحاط بعدد كبير من المخاطر المختلفة ومن أهم هذه المخاطر هي الائتمان, حيث أن الهدف الأساسي للبنوك منح القروض وتلقي الودائع, مما يجعل عمل البنك محفوفاً بمخاطر منح التسهيلات الائتمانية للعملاء.
ولأهمية محور مخاطر الائتمان الملازمة لعمليات الائتمان, لا بد من البحث عن عملية تخفيض هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة, وأحد أهم الاساليب لتخفيف هذه المخاطر هو وجود قوانين وإجراءات تحد من مخاطر الائتمان, وهذه القوانين والاجراءات حسب ما يرى الباحثون لا يتم ضبطها إلا من خلال المبادئ والقواعد والمعايير الخاصة بالحوكمة فهي الأنسب والأقرب لحل هذه المشكلة, لأنه الأقدر على حكم عمل البنوك والشركات الأخرى ذات الطبيعة المختلفة.
إن مخاطر الائتمان قد تؤدي إلى خسارة في العائد المتوقع لدى البنك, وبالتالي يؤثر ذلك على الاستثمارات والودائع للعملاء مما يؤدي إلى التعثر مما يجعل البنوك تعتمد سياسة زيادة المخصصات والتي تؤثر على أرباح البنك, كل هذه الأمور تخلق مخاطراً كثيرة يمكن تصنيفها وإيجادها.
كما أنه يجب الإشارة إلى أن الحوكمة الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي, والقدرة على المنافسة في المدى الطويل, وكما أنها تؤكد على الشفافية في معاملات الشركة وإجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات, كما تساهم أيضاً في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة, كما أن الحوكمة الجيدة تساعد في منع حدوث الأزمات المصرفية (أبو عجيلة وحمدان, 2010: 3).
ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في وجود قصور في المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان, الأمر الذي يستدعي من الباحث قياس تأثير تطبيق الحوكمة على الإفصاح عن هذا المعلومات, حيث أن المعلومات تعتبر غير كافية, كما أشارت الكثير من الدراسات التي بينت أن تقارير البنوك المالية لا تعكس الواقع الحقيقي, فبالتالي نريد الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية لدى البنوك في فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق عدة أسئلة فرعية:

1- ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين؟
2- ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة مخصصات خسائر القروض في قطاع البنوك ببورصة فلسطين؟
3- ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة كفاية رأس المال في قطاع البنوك ببورصة فلسطين؟
4- ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة السيولة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين؟
5- ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة الرافعة المالية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين؟

نموذج الدراسة:

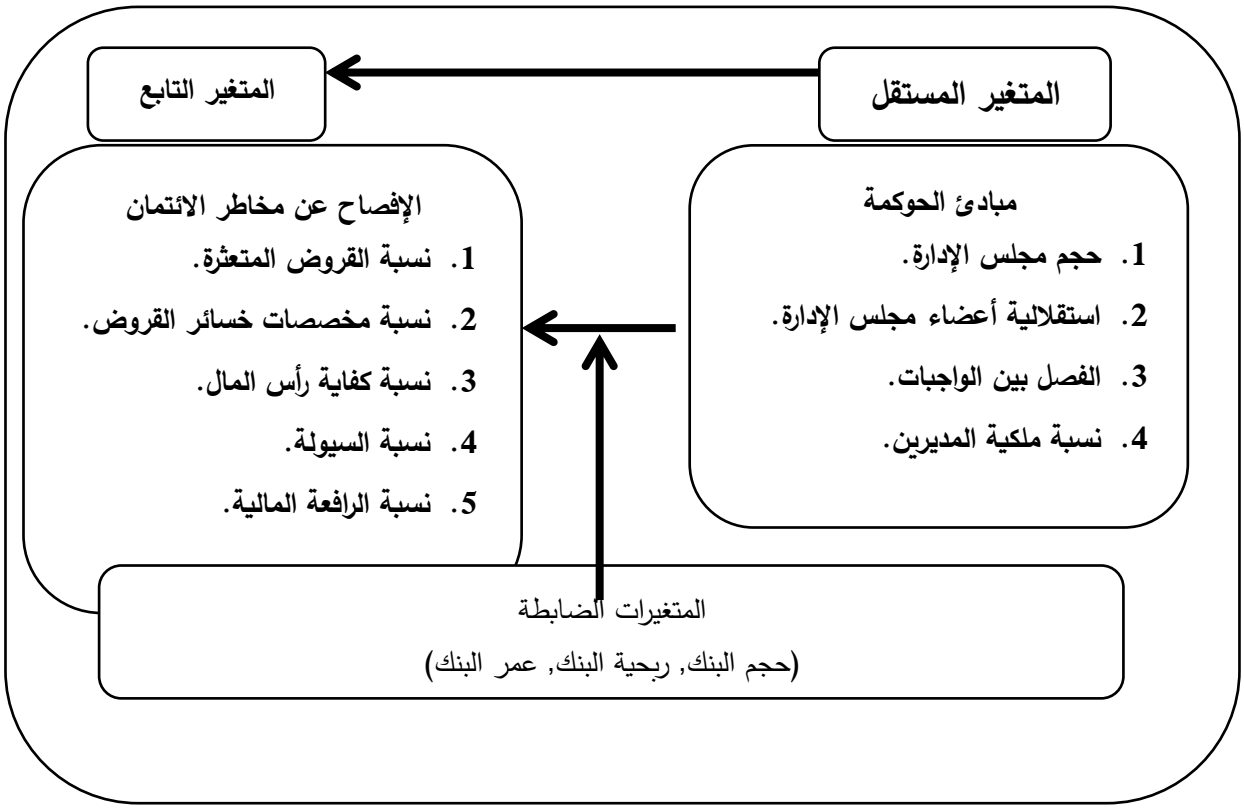

شكل (1): متغيرات الدراسة

المصدر: (من إعداد الباحث, 2021)

فرضيات الدراسة:

لقد تم تطوير الفرضيات التالية من خلال مراجعة نقدية للدراسات السابقة, كما هو موضح لاحقاً, وتمكن الباحث من استنتاج وتطوير الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
2- يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة مخصصات خسائر القروض في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
3- يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة كفاية رأس المال في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
4- يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة السيولة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
5- يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة الرافعة المالية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- إيجاد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
2- إيجاد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة مخصصات خسائر القروض في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
3- إيجاد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة كفاية رأس المال في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

4- إيجاد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة السيولة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
5- إيجاد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة الرافعة المالية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من النقاط التالية:

1- قلة الدراسات في فلسطين والتي تناولت الإفصاح عن المخاطر الائتمانية.
2- تعد إضافة إلى المكتبة الفلسطينية في مجال المحاسبة, فقد لاحظ الباحث قلة الدراسات المحلية التي ربطت المتغيرين مع بعضهما البعض وكذلك الدراسات العربية والأجنبية, وهذا بحد ذاته يميز هذه الدراسة الحالية.
3- قد تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للبحث أمام الدارسين لإجراء دراسات جديدة على الحوكمة والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وربطها بمتغيرات أخرى.
4- قد تستفيد من نتائج هذه الدراسة البنوك من خلال مراقبتها لتقاريرها ومستوى الحوكمة فيها, الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعرفتها والتنبؤ بها.
5- ستضفي النتائج ثقة لدى الإدارة العليا للبنوك بزيادة الشفافية وتقليل التباين في المعلومات, مما سيؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك.

حدود الدراسة:

1- سيتم تطبيق الدراسة على قطاع البنوك في بورصة فلسطين فقط, ويوضح جدول (1), البنوك التي تم التطبيق عليها وتاريخ تأسيسها ورمزها وفق البورصة:

جدول رقم (1): قطاع البنوك في بورصة فلسطين

رمز البنك	اسم البنك	تاريخ التأسيس
BOP	بنك فلسطين.	1960م
AIB	البنك الإسلامي العربي.	1995م
ISBK	البنك الإسلامي الفلسطيني.	1995م
PCB	البنك التجاري الفلسطيني.	1992م
PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني.	1994م
QUDS	بنك القدس.	1995م
TNB	البنك الوطني.	2005م
PSE	سوق فلسطين للأوراق المالية.	1995م

2- تم الاعتماد على سلسلة زمنية من سنة 2011-2017.

الاطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

مفهوم الحوكمة:

وقد بدأ مصطلح الحوكمة في الرواج في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1970م، وقد أصبحت على مدار الأعوام السابقة القليلة محلاً للنقاش في جميع أنحاء العالم، من قبل الأكاديميين والمدراء التنفيذيين، والمستثمرين (Cheffins, 2015: 2).

حيث تعرف الحوكمة بأنها إطار عام تتحكم إلى مجموعة من القواعد، والعلاقات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والتحكم في الشركة، وهي تشمل آليات ومبادئ يتم من خلالها إدارة الشركة، كما أنها تؤثر في عملية تحديد أهداف الشركة وتحقيقها، ورصد المخاطر وتقييمها، وكيفية تحسين الأداء (ASX Corporate Governance Council, 2010: 3).

وعرفها (بن درويش, 2007) من منظور محاسبي أنها توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو

استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة, ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.

وتعرف بأنها طريقة توزيع الواجبات والحقوق على المشاركين في نشاط الشركة على اختلاف فئاتهم، وطريقة اعتماد القرارات وصياغة الأهداف والاستراتيجيات الاستراتيجية، والوسائل التي يتم بها تحقيق ذلك، ونظام المراقبة المالية (Dima & Brâncoveanu, 2013:1-5).

وعرفها صباح (2017: 40) أنها عملية ضبط قانوني وإداري ومحاسبي لعمل الشركات, من خلال مجموعة من الاليات والإجراءات والضوابط والمعايير والقرارات والقواعد والمبادئ, بهدف إحكام الرقابة على كافة المستويات وإشراك العاملين بالمعلومات, لتحقيق أفضل منفعة وتحقيق الشفافية والانضباط.

ويعرفها الباحث أنها مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم عمل الشركات وتنظم آلياتها, وتراقب نشاطها, كما أنها معيار رقابي يمكن استخدامه والمقارنة فيه, وهي أدوات يتم التحكم فيها لضمان سلامة الحقوق للأطراف المتعلقة بالشركة.

أهمية الحوكمة:

تكمن أهمية الحوكمة من أهمية تطبيق قواعدها بشكل سليم, الأمر الذي سيحسن الأداء ويعظم الربحية, مما يولد ثقة المتعاملين مع المؤسسة بالتقارير المالية فضلا عن زيادة قدرتها على المنافسة في الأجل البعيد وقدرتها على خفض تكاليف رأس المال وتجنب المؤسسة دعم نشاط المؤسسات واستقرارها الاقتصادي (اللايذ والشوبكي وحمدان, 2013: 99).

ويرى الباحث أن الأهمية تكمن في تعزيز الحوكمة لآليات الضبط الإداري والمالي من خلال القوانين والقواعد والمبادئ التي تحكم عمل الشركات, كذلك تحسين الجودة للتقارير المالية وكل ما يتعلق بالإفصاح عنها وعن ما يكشف التلاعب ويمنع الغش بالبيانات ويرسخ مفهوم الرقابة, كما أنها ممارسات حديثة تحاول الشركات الوصول إلى مثالية التطبيق فيها لينعكس ذلك على أداء الشركات بشكل كامل.

مبادئ الحوكمة:

يعتبر حجر الأساس لترسيخ مبادئ الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) حيث كان لها دور بارز في صياغة المبادئ الخاصة بالحوكمة للشركات، ومع مرور الوقت بدأ مفهوم المبادئ الخاصة بالحوكمة بالتوسع, وانتشرت مع مرور الزمن, حيث شمل العديد من المنظمات, لهذا السبب كان هناك اهتمام كبير بالمبادئ في بعض الشركات وخصوصاً المبادئ الرئيسية (Dima & Brâncoveanu, 2013:1-5).

والمبادئ التي تضمنتها الورقة تمثلت في الآتي:

1. **ضمان الحقوق للمساهمين:** ويقصد بها كفالة وحماية حقوق المساهمين وذلك من خلال سلامة وتأمين نسبة ملكيتهم بالشركة, وكذلك نقل وتحويل ملكية الأسهم, وأيضاً الحصول على أي معلومات تخص الشركة بالوقت المناسب, إضافة إلى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمشاركة في التصويت, وحصولهم على حصصهم من أرباح الشركة (غلاب, 2011: 29):
2. **أصحاب المصالح:** ويقصد بها تشجيع التعاون بين الشركات وجميع أصحاب المصالح في كافة المجالات مثل فرص العمل والثروات, واستمرارية المشروع وحقوقهم المتعلقة بتعويضاتهم أو أي أمور أخرى (بوقرة وغانم, 2012: 11).
3. **الإفصاح والشفافية:** يقصد به الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، و من بينها الموقف المالي والأداء والملكية و أسلوب ممارسة السلطة, بحيث يجب أن يشمل الافصاح النتائج المالية للشركة بشكل دقيق, وكذلك أهداف وأنشطة برامج وأعمال الشركة المختلفة, وحقوق التصويت والنتائج العلنية, وامكانيات المراجعة الشاملة لمدقق الحسابات (الشعلان, 2008م، ص24-25), (جميل وسفير, 2012: 6).
4. **مسؤولية مجلس الإدارة:** ويتمثل هذا المبدأ في المحافظة على المعلومات الكاملة لتحقيق مصلحة أفضل للشركة والمساهمين, وكذلك معاملة مجلس الإدارة لكافة المساهمين معاملة عادلة, إضافة إلى تطبيق مجلس الإدارة لمعايير أخلاق عالية وأن يأخذ بالحسبان المصالح الخاصة بأصحابها, وإنجاز المجلس للوظائف الأساسية وممارسة الحكم المستقل والموضوعي على شؤون الشركة (حبوش, 2007: 48-52).

5. **المعاملة المتساوية للمساهمين:** ضرورة أن يكون هناك معاملة متساوية, من خلال الافصاح عن جميع العمليات, وكذلك منع أي تداولات داخلية أو شخصية صورية (أبو جراد, 2015: 88).
6. **الإطار الفعال لحوكمة الشركات:** وتعني التشجيع على الشفافية وكفاءة الأسواق والتوافق مع القانون وتحديد المسؤوليات وتوزيعها لمختلف الجهات سواء اشرافية أو تنظيمية أو تنفيذية (العازمي, 2012: 17).

مفهوم الإفصاح عن المخاطر الائتمانية:

عرفت لجنة بازل للرقابة البنكية المخاطر الائتمانية بأنها: "عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة" (قاسم, 2017).

كما وتعرف على أنها احتمالية حدوث الخسارة في نتيجة الأعمال سواء مباشرة أو غير مباشرة, من خلال عدة قيود وإجراءات تعمل على الحد من القدرة البنكية على الاستمرار, وكذلك تقديم الأعمال وممارسة الأنشطة واستغلال كافة الفرص المتاحة (نايف وعثمان, 2013: 214).

كما عرفتها اللجنة بأنها: خسارة البنك التي قد تواجهه بسبب بعض الأحداث في فئة معينة من الأدوات مثل الأدوات المالية (مخاطر السوق), والقروض (مخاطر الائتمان), والخدمات البنكية (المخاطر التشغيلية) (Bonollo et all, 2015).

ويرى **الباحث** أن مخاطر الائتمان: هي خسائر متوقعة تتحملها البنوك نتيجة عدم وفاء المدين بالتزاماته حسب الشروط المتوافق عليها, وكذلك تكمن المخاطر في استحقاق الاقساط والايجارات وأي أمور مشابهة, وتتمثل في دراستنا إجرائياً في (نسبة القروض المتعثرة, ونسبة مخصصات خسائر القروض, ونسبة كفاية رأس المال, ونسبة السيولة, ونسبة الرافعة المالية).

المخاطر البنكية وأنواعها:

تتعدد المخاطر وتصنيفاتها, حيث يصنفها البعض إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة والبعض الأخر يحصر تصنيفاتها في الآتي (عامر, 2006: 119-122):

1. المخاطر المالية.
2. المخاطر التشغيلية.
3. مخاطر الأعمال.
4. مخاطر الأحداث الأخرى.

وتقسم المخاطر المالية إلى ما يلي (Fan &Yijun, 2014: 33):

1. مخاطر الائتمان: ويقصد بها احتمالية عدم وفاء المدينين بالتزاماتهم التعاقدية.
2. مخاطر السيولة: ويقصد بها المخاطر الناشئة عن عدم استطاعة البنك الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها نتيجة لعدم توفر النقد أو الأصول السائلة اللازمة دون تحمل خسائر.
3. مخاطر السوق: هي المخاطر الحالية أو المستقبلية الناشئة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية والسلع وأسعار الصرف, والتي يمكن أن تؤثر في إيرادات البنك ورأسماله.
4. مخاطر التضخم: وهي مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود, والناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار.
5. مخاطر ملاءة رأس المال: وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة وكفاية رأس المال لامتصاص الخسائر والتي قد تضر بأموال الودائع والدائنين.

وسائل الحد من مخاطر الإئتمان:

هناك عدة قوانين ومبادئ تم وضعها للحد من مخاطر الائتمان المتمثلة في الخسائر المحتملة الناشئة عن عمليات ائتمان غير سليمة مع وجود إجراءات صارمة تترتب على مخالفتها ومنها (اسماعيل, 2015: 96-98):

1. التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل, ومن صحة بياناته وحسن سمعته ووجود موارد ذاتية لديه تتناسب مع حجم التمويل المطلوب, أو حجم التسهيل الائتماني.
2. استيفاء الاستعلام عن العميل من مصادر موثوقة, والاطلاع على البيان الخاص بالعميل والأطراف المرتبطة معه قبل اتخاذ أي قرار بشأن تقديم تمويل أو تسهيل ائتماني أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه.
3. التأكد من عدم زيادة نسبة التمويل من الجهات المحلية والدولية.
4. التأكد من عدم تركز التمويل والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك إلى عدد محدود من الأنشطة أو القطاعات.

5.التأكد من وجود حد أقصى للتمويل المقدمة مقارنة بالضمان المقابل له.

ويرى **الباحث** أن الأمور السابقة لكي يتم تنفيذها تحتاج إلى رقابة مستمرة, وهذه الرقابة تتمثل في قواعد ومبادئ الحوكمة التي تحدد عدد كبير من الأمور الهامة وتضمن سلامة وسير اليات الحد من هذه المخاطر, وحسب رأي الباحثين فإن اتباع البنوك لمستوى حوكمة ملائم للقواعد التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي سيحسن من أداء البنوك الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تخفيف مخاطر الائتمان والتنبؤ بها ومعالجتها بالشكل الصحيح.

ثانياً: الدراسات السابقة

قد اعتمد الباحث في أسلوبه على حصر أهم الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الحوكمة ومخاطر الائتمان الحديثة منها, لمعرفة اتجاه الباحثين في مجال البحث ولمحاولة الوقوف على الفجوة البحثية من خلال التعليق على هذه الدراسات السابقة وتوصل إلى الآتي:

توصلت دراسة (العتيبي, 2021) إلى أن الحوكمة لها تأثير مباشر على الأداء المالي والإداري من حيث تأثيرها على جودة القرار الإداري والاستثماري والحماية من مخاطر التبديد, كما أكدت النتائج أن الحوكمة تساعد على تعظيم نتائج الأداء المالية وتحقيق العائد الإيجابي, وكذلك ضمان دقة البيانات المالية وتحقيق الضمانة الكافية لشرعية أعمال القطاع وإدارة المخاطر به. كما بينت دراسة (بدراوي وسعدون, 2021) إلى أن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية تؤثر على القيمة السوقية للأسهم وأوصت بضرورة أن يكون هناك سياسات إقراض عادلة لتقليل هذه المخاطر, وحسب رأي الباحث فإن الحوكمة تساعد على ضمان هذه السياسة. كما توصلت دراسة (موسى ومسعودي, 2020) إلى أن الحوكمة البنكية لها أهمية بالغة في إدارة مخاطر البنك من حيث التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يؤدي إلى حسن إدارة المخاطر وضبطها والتحكم فيها, كما أن ضعف الرقابة من قبل البنك سيؤدي إلى ظهور أزمات وفضائح مالية بالبنوك مما يوجب تفعيل مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي. كما توصلت نتائج (الثبيتي, 2020) إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة الفعالية المالية, مما يمكن الرقابة ويفعلها في المؤسسة من كافة النواحي. كما بينت دراسة (أبو عاقلة ويوسف, 2018) العلاقة بين الحوكمة المصرفية ومخاطر الائتمان المصرفي, حيث بينت أن طرق التدقيق الداخلي تعمل في الحد من مخاطر عدم السداد وهي عدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل بالوقت المحدد وذلك من خلال المراجعة والمراقبة المستمرة لكشوفات المدينين وتحديد مدى قدرتهم على السداد, كما أن آليات المراجعة الخارجية التي تعمل على الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف مثل مخاطر عدم السداد ومخاطر التسوية وذلك من خلال المراجعة السنوية وإبداء الرأي الفني فيما يخص المدينين تحقيقاً للأمان بالنسبة للمصرف وأهدافه. كما هدفت دراسة (صباح, 2017) إلى التعرف على أثر الحوكمة على سياسة توزيعات الأرباح, وبينت أن مؤشر الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين 56.9% وهي نسبة قليلة مقارنة مع الشروط التي تم وضعها, وقد بلغ متوسط نسبة توزيعات الأرباح 16%, كما بينت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لـ (نسبة ملكية المديرين وحجم الشركة وربحية الشركة) على توزيع الأرباح. وهدفت دراسة (عبد الأمير ومحمد، 2017) إلى تقويم نظام الرقابة وبيان فاعليته, وبينت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي له دور فعال في هيكلية نظام الرقابة, وتوضيح التطور الذي حدث لنظام التدقيق بعد دخول مفهوم الحوكمة. ودراسة (العزاوي وجاسم، 2017) التي تبلورت مشكلة الدراسة في الحاجة الملحة لتبني ممارسات الحوكمة الجيدة في المنظمة المبحوثة والمتمثلة في الهيئة العامة للضرائب في العراق، واستنتجت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير للحوكمة بأبعادها الفرعية في جودة الأداء، وهذا يدل على إمكانية نشر ثقافة الحوكمة في المنظمة المبحوثة، من خلال توعية الموظفين بأهمية هذا المدخل في تعزيز جودة الأداء والارتقاء بالوقاع الخدمي للمنظمة. وهدفت دراسة (كواشي، 2017) إلى إبراز الدور الذي قد تلعبه الحوكمة في تعزيز الأداء الشامل للمؤسسات، وذلك عن طريق السعي للاستجابة لانتظار مختلف فئات أصحاب المصالح, واستنتجت هذه الدراسة إلى ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي، وتثقيف أصحاب المصالح بفكرة ضرورة إيجاد آلية لاستقلالية المدقق الداخلي. كما هدفت دراسة (هاشم والقاموسي، 2017) إلى التعرف على التدقيق الداخلي والدور الذي يلعبه في اتخاذ القرارات الائتمانية

وبينت النتائج أن هناك قصوراً وضعفاً في التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار الائتماني خصوصاً في ظل المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك. أما دراسة (عبد الرحمن، 2016) التي هدفت إلى تحليل ومناقشة إسهامات معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وبيان أثرها على أداء المؤسسات, حيث طبقت على المصارف, وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى في أداء المؤسسات المصرفية. هدفت دراسة (الشمري وعويش، 2016) إلى دراسة مؤشرات النمو الاقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي ونموه وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونموه ومتوسط دخل الفرد الحقيقي وكذلك دراسة مؤشرات الحوكمة التي أطلقها البنك الدولي متمثلة بمؤشر إبداء الرأي والمساءلة والاستقرار السياسي وفاعلية الحوكمة وجودة التشريع وسيادة القانون والسيطرة على الفساد في إيران, وقد بينت النتائج أن هناك ترابط وثيق بين مؤشرات الحوكمة نفسها, كما أنه يوجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وهدفت دراسة (مشكور وعبد، 2016) إلى عرض مدخل مفاهيمي عن نظام الحوكمة وأهميته، فضلا عن مفهوم جودة التدقيق، ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة بين الحاكمية وجودة التدقيق وعلاقة كل من نظام الحاكمية للشركات وجودة التدقيق في محاربة الفساد المالي والإداري. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرين هما نظام حاكمية الشركات وجودة التدقيق بغية الوصول إلى هدف محاربة الفساد المالي الإداري الذي ينتشر في أغلب الوحدات الاقتصادية. وهدفت دراسة (خلف وفاضل، 2016) إلى تحديد أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة 77 شركة، وأظهرت الدراسة أن تطبيق الحوكمة للشركات العراقية كان له دور في رفع كفاءة والتخلص من حالة الفشل. وهدفت دراسة (السرطاوي, 2015) إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي وتوصلت إلى أن هناك تباين في تطبيق الحوكمة ومع ذلك يوجد مستوى كافي من الالتزام, كما أن المبادئ لها تأثير على مؤشرات الأداء. أما دراسة (أصلان، 2015)، فتوصلت إلى أن كل من مبدأي إدارة المخاطر ونظام المكافئات والتعويضات يعملان على كشف التلاعب والغش بالتقارير المالية ويعزز ذلك من عمليات الاكتشاف لأي تلاعب بالتقارير. ودراسة (دياب، 2014) التي بينت عدة نتائج منها: حرص المصارف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين، وحرص إدارة المصارف على توفير العدالة والإنصاف في التعامل مع جميع المساهمين وذلك يكسب ثقة المساهمين ويجذبهم لفتح استثمارات جديدة، كما توصلت الدراسة إلى أهمية التدقيق والتفتيش والتي من شأنها أن توفر تطبيقاً عادلاً لمبدأ المساءلة والنزاهة. وبينت دراسة (صيام، 2014) مدى وجود علاقة بين عناصر الحاكمية المؤسسية والتي تتكون من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي وبين جودة الأرباح، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس تأثير العناصر الخاصة بالحوكمة على جودة الأرباح, وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المجلس إدارة الشركة وبين جودة الأرباح، ووجود علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة التدقيق الداخلي وجودة الأرباح، أما عناصر الحاكمية المؤسسية الأخرى والمتمثلة بملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وخبرة لجنة التدقيق الداخلي فلم تثبت الدراسة وجود علاقة بينهما. وهدفت دراسة (الفضل وحمد، 2014) إلى اختبار دور عدد من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثر ذلك الدور بكل من نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة من حيث صغر حجمه وزيادة عدد الأعضاء الخارجيين فيه كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، وذلك بسبب وجود دور رقابي هام لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح. ووضحت دراسة (الزحيم، 2015) مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها والآليات والخصائص الخاصة بها والأسس اللازمة لتطبيقها, وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك تباين في إدراك المصارف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

وأن الآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة كان لها تأثير معنوي على المتغير المعتمد وبمعنوية عالية ووجود علاقة ذات تأثير معنوي كذلك بين كل من آلية مجلس الإدارة ونسبة الملكية الإدارية منفردة مع نسبة النمو في التكاليف الاجتماعية. أما دراسة (نور وغادر، 2013) فقد بينت أن هناك تأثير هام وإيجابي لمبادئ حوكمة الشركات في تضييق الفجوة للتوقعات وذلك من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية. أما دراسة (زريقات, 2011) فقد أظهرت وجود دور هام لتعليمات دليل الحوكمة في تحسين الجودة للتدقيق في البنوك الأردنية, وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائيا في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات المهنة الخاصة بالتدقيق الداخلي وزيادة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وتطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق الداخلي.

تعليق عام على الدراسات

يمكن تلخيص عملية التعقيب على الدراسات السابقة فيما يلي:

- تناول الباحث (22) دراسة سابقة, واتصفت الدراسات السابقة والتي تناولها الباحث بالحداثة, حيث امتدت الفترة الزمنية للدراسات السابقة من 2011 – 2021, ومعظم الدراسات استخدمت واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسية, والبعض اعتمد على الدراسات الوصفية والاستنتاجية.
- أجريت الدراسات السابقة في أماكن مختلفة, فبعضها محلي وبعضها عربي, وبعضها أجنبي, وهذا دليل على الاهتمام بموضوع الدراسة, حيث تناولت الدراسات عدة بيئات عربية, وتنوعت ميادين التطبيق إلا أن معظمها طبق على البنوك.
- إن الدراسات السابقة جميعها أشار إلى أهمية الحوكمة في دعم الرقابة وتحسين الأداء المالي وتحقيق الشفافية ومتغيرات أخرى كلها تصب في أهمية الحوكمة وبيان الأثر الكبير لهذا المتغير على العديد من المتغيرات, أيضا وضحت الدراسات خطورة مخاطر الائتمان على البنوك والمشاكل التي قد تؤديها.
- لم يكن هناك دراسات على حد علم الباحث تناولت المتغيرين بمتغيراته كما ربطها الباحث, وإنما هناك إشارة بشكل عام على العلاقة بين الحوكمة المصرفية ومخاطر الائتمان, كما أن طريقة القياس لم تكن ذاتها التي اعتمدها الباحث.
- هناك فجوة مكانية وزمنية من حيث التطبيق, فلم يجد الباحث دراسة محلية ربطت بين المتغيرين.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

1. تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها اعتمدت على البيانات الكمية المنشورة في القوائم المالية والابتعاد عن الأدوات التقليدية مثل الاستبانة.
2. تتميز في ضمها لعدة نماذج للقياس والاهتمام بموضوع مهم تهتم به البنوك.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

1. تحديد مشكلة الدراسة بشكل أساسي.
2. رصد نتائجها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة لتحديد نقاط الاختلاف والاتفاق.
3. الاستفادة في بناء النموذج المقترح للعلاقة والأثر بين المتغيرات
4. الاستفادة من المنهجية الإحصائية المتبعة.
5. الاستفادة من طرق قياس متغيرات الدراسة.

وفي النهاية فإن الباحث يعتبر الدراسة الحالية امتداداً واستكمالاً لجهود الباحثين حيث استفادت منها في تحديد مشكلة الدراسة بشكل أساسي, كما سيتم رصد نتائجها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة لتحديد نقاط الاختلاف والاتفاق, ومن ثم الاستفادة في بناء النموذج المقترح للعلاقة والأثر بين المتغيرات.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, حيث تم وصف الحالة والمشكلة والظاهرة من خلال الدراسات السابقة, وقد تم الاعتماد على تحليلها من خلال البيانات الثانوية التي تم الاعتماد عليها.

ويعتبر المنهج الوصفي التحليلي أحد المناهج القائمة على وصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع والتحديد الكمي والكيفي لأبعادها المتنوعة وهو ما يرتبط بأهداف الدراسة المرصودة (لطاد وآخرون، 2019), كما أنه يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها وهذا يتطلب عدم

التحيز، ودراسة الحالة، والمسح الشامل لما يتعلق بهذه المشكلة أو الظاهرة" (عبد القادر،2011, ص.58).

وسيقوم الباحث بتأكيد نتائجه من خلال تحليل الانحدار المتعدد للنماذج التالية:

(Y1) = constant + b1. X1 + b2. X2 + b3. X3 + b4. X4 + b5.CSize + b6. EPS + b7. AGE + E

(Y2) = constant + b1. X1 + b2. X2 + b3. X3 + b4. X4 + b5.CSize + b6. EPS + b7. AGE + E

(Y3) = constant + b1. X1 + b2. X2 + b3. X3 + b4. X4 + b5.CSize + b6. EPS + b7. AGE + E

(Y4) = constant + b1. X1 + b2. X2 + b3. X3 + b4. X4 + b5.CSize + b6. EPS + b7. AGE + E

(Y5) = constant + b1. X1 + b2. X2 + b3. X3 + b4. X4 + b5.CSize + b6. EPS + b7. AGE + E

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث, وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على البحث الحالي فإن المجتمع يتكون من قطاع البنوك في بورصة فلسطين, حيث بلغ عدد البنوك في البورصة (8) وفقاً لموقع البورصة, وفق السلسلة الزمنية المراد أخذ العينة منها, وقد تعمد الباحث في اختيار فترة زمنية من 2011-2017 حتى يستطيع الحصول على أكبر عدد من المشاهدات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages).
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk).
4. اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test).
5. اختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Autocorrelation Test).
6. نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Linear Multiple Regression- Model).

طرق القياس لمتغيرات الدراسة:

أولاً: قياس المتغير المستقل: (مبادئ الحوكمة)

1- حجم مجلس الإدارة: ويتم قياسها كما يلي

شرط الحوكمة	الرمز
تحقيق الشرط التالي: أعضاء مجلس الإدارة بين 6-15.	X1

2- الاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة: ويتم قياسها كما يلي

شرط الحوكمة	الرمز
تحقيق الشرط التالي: 50% من أعضاء المجلس من خارج الشركة.	X2

3- الفصل بين الواجبات: ويتم قياسها كما يلي

شرط الحوكمة	الرمز
تحقيق الشرط التالي: يجب أن لا يكون رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي	X3

4- نسبة ملكية المديرين: ويتم قياسها كما يلي

شرط الحوكمة	الرمز
تحقيق الشرط التالي: نسبة ملكية المديرين بين 1% - 30%.	X4

سيتم إعطاء الرقم (1) للبنك إذا حقق شرط الحوكمة, والرقم (0) إذا لم يحقق هذا الشرط, وللوصول إلى المؤشر العام للحوكمة فإننا نقوم بحساب المتوسط الحسابي للشروط الأربعة. وقد اعتمد الباحث على نقل المؤشرات السابقة وطريقة قياسها من خلال عدة دراسات أهمها (حمدان, 2014).

ثانياً: قياس المتغير التابع: (الإفصاح عن المخاطر الائتمانية)

1- نسبة القروض المتعثرة: ويتم قياسها كما يلي

طريقة الحساب	الرمز
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	Y1

2- نسبة مخصصات خسائر القروض: ويتم قياسها كما يلي

طريقة الحساب	الرمز
مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض	Y2

3- نسبة كفاية رأس المال: ويتم قياسها كما يلي

طريقة الحساب	الرمز
رأس المال واحتياطاته / إجمالي الأصول	Y3

4- نسبة السيولة: ويتم قياسها كما يلي

طريقة الحساب	الرمز
إجمالي القروض / إجمالي الودائع	Y4

5- نسبة الرافعة المالية: ويتم قياسها كما يلي

طريقة الحساب	الرمز
إجمالي القروض / إجمالي الأصول	Y5

وتم الاعتماد على هذا المقياس من خلال دراسة (قاسم, 2017).

ثالثاً: المتغيرات الضابطة

إن الهدف الأساسي للمتغيرات الضابطة هو أن تضبط العلاقة بشكل أكثر فاعلية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, وخصوصاً في ظل وجود متغيرات ثنائية التوزيع تأخذ القيم (0, 1) حيث أنها تقلل من الخطأ العشوائي (حمدان, 2014: 71), كما وتعتبر هذه المتغيرات الأكثر شهرة من حيث استخدامها في البحوث المحاسبية أو البحث العلمي في مجال بحوث المال والأعمال, ومن هذه المتغيرات:

المتغير الضابط	طريقة الحساب	الرمز
حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة	CSize
ربحية البنك	قيمة ربح السهم الواحد في قائمة الدخل	EPS
عمر البنك	عمر البنك منذ تاريخ التأسيس إلى الفترة الزمنية	AGE

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة:

جدول رقم (2)

مصفوفة الارتباط

	X1	X2	X3	X4	CSize	EPS	AGE
X1	1	.173	**.440****	.073	**.927****	.251	.000
X2	.173	1	**.393****	**.421****	.099	**.430****	**.448****
X3	.440**	.393**	1	.165	**.391****	.190	.072

X4	.073	.421**	.165	1	.258	**.807****	**.956****
CSize	.927**	.099	.391**	.258	1	**.449****	.177
EPS	.251	.430**	.190	.807**	.449**	1	**.787****
AGE	.000	.448**	.072	.956**	.177	.787**	1

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05.**

يلاحظ من الجدول (2) أن نموذج الدراسة لا يوجد به مشكلة تداخل خطي, بسبب أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض بحيث تتراوح بين +0.7, −0.7 (أمين, 2008, ص.145), وبالتالي يكون النموذج صالحاً للتحليل, ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج الأمور التالية:

1. يوجد علاقة بين الفصل بين حجم مجلس الإدارة وبين الفصل بين الواجبات.
2. يوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وحجم البنك.
3. يوجد علاقة بين الاستقلالية والفصل بين الواجبات.
4. يوجد علاقة بين الاستقلالية وملكية المديرين.
5. يوجد علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الادارة وربحية البنوك.
6. يوجد علاقة بين أعضاء مجلس الادارة وعمر البنوك.
7. يوجد علاقة بين نسبة الملكية وربحية البنوك.
8. يوجد علاقة بين نسبة الملكية وعمر البنوك.
9. يوجد علاقة بين حجم البنوك وربحية البنوك.
10. يوجد علاقة بين الربحية وعمر البنوك.

اختبار فروض الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الأثر بين مبادئ الحوكمة (المتغيرات المستقلة) ونسبة القروض المتعثرة (المتغير التابع), ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الاختبار:

جدول (3): اختبار أثر مبادئ الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة

المتغيرات	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	−.089	.068		−1.308	0.198
حجم مجلس الإدارة.	−.159	.190	−.475	−.837	0.407
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.	−.011	.023	−.085	−.487	0.628
الفصل بين الواجبات.	.037	.026	.216	1.394	0.170
نسبة ملكية المديرين.	−.039	.090	−.205	−.431	0.669
حجم البنك.	.031	.023	.835	1.357	0.182
ربحية البنك.	−.863	.228	−1.036	−3.785	0.000
عمر البنك.	.004	.002	.784	1.635	0.109
معامل ارتباط بيرسون = 0.559			معامل التحديد المُعدَّل= 0.313		
قيمة F = 2.927			قيمة Sig = 0.013		

نستنتج من الجدول رقم (3) ما يلي:

- معاملات الانحدار الدالة هي ربحية البنوك, وباقي المتغيرات غير دالة.

- اشارة الانحدار لربحية البنوك سالبة, وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين ربحية البنوك ونسبة القروض المتعثرة.
- بلغ قيمة معامل الارتباط 0.559, مما يشير إلى وجود علاقة بين نسبة القروض المتعثرة وبين مبادئ الحوكمة.
- بلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.313, مما يعني أن نسبة 31.3% تفسر التغيرات الحاصلة في (نسبة القروض المتعثرة), والباقي يرجع لمتغيرات لم تدخل في النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 2.927, وقيمة Sig تساوي 0.013, مما يعني أن النموذج المستخدم صالح للتحليل ومعنوي, ويوجد على الأقل متغير واحد يختلف قيمته عن الصفر.
- تبين أن متغير ربحية البنوك هو المتغير الوحيد المؤثر في حين أن باقي المتغيرات غير مؤثرة.
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع.E + b6.EPS + constant =

نسبة القروض المتعثرة.E + 0.863.EPS − 0.089− =

وهذه نتيجة منطقية حيث أن الربحية تؤثر سلباً على نسبة القروض المتعثرة, بمعنى أنه من المعروف أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على المرز المالي, وبالتالي البنوك التي لديها نسبة أرباح مرتفعة ستكون نسبة القروض المتعثرة فيها أقل.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة مخصصات خسائر القروض في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الأثر بين مبادئ الحوكمة (المتغيرات المستقلة) ونسبة مخصصات خسائر القروض (المتغير التابع), ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الاختبار:

جدول (3): اختبار أثر مبادئ الحوكمة على نسبة مخصصات خسائر القروض

المتغيرات	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	.008	.009		.943	0.351
حجم مجلس الإدارة.	−0.074	.025	−1.517	−2.965	0.005
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.	0.015	.003	.795	5.066	0.000
الفصل بين الواجبات.	−0.009	.003	−.366	−2.618	0.012
نسبة ملكية المديرين.	.014	.012	.496	1.158	0.253
حجم البنك.	0.011	.003	2.025	3.652	0.001
ربحية البنك.	−0.106	.030	−.868	−3.518	0.001
عمر البنك.	.000	.000	−.510	−1.179	0.245
معامل ارتباط بيرسون = 0.665			معامل التحديد المُعدَّل= 0.355		
قيمة F = 5.083			قيمة Sig = 0.000		

نستنتج من الجدول رقم (3) ما يلي:

- معاملات الانحدار الدالة هي (حجم مجلس الإدارة, استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, الفصل بين الواجبات, حجم البنك, ربحية البنك), وغير الدالة (نسبة ملكية المديرين, وعمر البنك).
- اشارات معاملات الانحدار الموجبة هي (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, وحجم البنك) وهذا يعني على

وجود علاقة طردية موجبة مع نسبة مخصصات خسائر القروض, والاشارات السالبة كانت ل(حجم مجلس الإدارة, والفصل بين الواجبات, وربحية البنوك), وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع نسبة مخصصات خسائر القروض.

- بلغ قيمة معامل الارتباط 0.665, مما يشير إلى وجود علاقة بين متغير نسبة مخصصات خسائر القروض وبين المتغيرات المستقلة.
- بلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.355, مما يعني أن نسبة 33.5% تفسر التغيرات الحاصلة في (نسبة مخصصات خسائر القروض), والباقي يرجع إلى متغيرات لم تدخل في النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 5.083, وقيمة Sig تساوي 0.000, مما يعني أن النموذج المستخدم صالح للتحليل ومعنوي, ويوجد على الأقل متغير واحد يختلف قيمته عن الصفر.
- يمكن ترتيب المتغيرات من حيث تأثيرها تنازلياً كما يلي (ربحية البنك, حجم مجلس الإدارة, استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم البنك, الفصل بين الواجبات).
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b1.X1 + b2.X2 + b3.X3 + b5.CSIZE + b6.EPS + E.

نسبة مخصصات خسائر القروض = 0.008 − 0.074 X1. +0.015 X2. − 0.009 X3. + 0.011.CSIZE − 0.106.EPS + E.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن المخصص يستخدم لتغطية عدد من العوامل المرتبطة بخسائر القروض المحتملة, منها تخلف العملاء عن السداد, وهذا المخصص يعتبر بمثابة تعديل على احتياطيات خسائر القروض, ووفق النتيجة التي تم الحصول عليها, فإن الربحية وحجم أصول البنك كلما زادة ستقل هذه النسبة مقارنة بها, أما بخصوص الحوكمة فإن استخدام هذه المبادئ من المفترض أن تؤثر إيجاباً على تقليل نسبة مخصصات خسائر القروض لارتباطها بالإفصاح.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة كفاية رأس المال في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الأثر بين مبادئ الحوكمة (المتغيرات المستقلة) ونسبة كفاية رأس المال(المتغير التابع), ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار:

جدول (4): اختبار أثر مبادئ الحوكمة على نسبة كفاية رأس المال

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	−.057	.068		−.841	0.405
حجم مجلس الإدارة.	3.863	.191	3.545	20.214	0.000
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.	.033	.023	.078	1.449	0.154
الفصل بين الواجبات.	−.012	.026	−.022	−.460	0.648
نسبة ملكية المديرين.	.034	.090	.056	.380	0.705
حجم البنك.	−.435	.023	−3.638	−19.140	0.000
ربحية البنك.	.757	.229	.279	3.303	0.002
عمر البنك.	.003	.002	.156	1.052	0.299
معامل ارتباط بيرسون = 0.967			معامل التحديد المُعدَّل= 0.924		
قيمة F = 91.562			قيمة Sig = 0.000		

نستنتج من الجدول رقم (4) ما يلي:

- معاملات الانحدار الدالة هي (حجم مجلس الإدارة, وحجم البنك, وربحية البنك), وباقي المتغيرات غير دالة.
- اشارات معاملات الانحدار الموجبة هي (حجم مجلس الإدارة, وربحية البنك) وهذا يعني على وجود علاقة طردية موجبة مع نسبة كفاية رأس المال, والاشارات السالبة كانت لحجم البنك, وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع نسبة كفاية رأس المال.
- بلغ قيمة معامل الارتباط 0.967, مما يشير إلى وجود علاقة بين نسبة كفاية رأس المال وبين مبادئ الحوكمة.
- بلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.924, مما يعني أن نسبة 92.4% تفسر التغيرات الحاصلة في (نسبة كفاية رأس المال), والباقي يرجع لمتغيرات لم تدخل في النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 91.562, وقيمة Sig تساوي 0.000, مما يعني أن النموذج المستخدم صالح للتحليل ومعنوي, ويوجد على الأقل متغير واحد يختلف قيمته عن الصفر.
- يمكن ترتيب المتغيرات من حيث تأثيرها تنازلياً كما يلي (حجم مجلس الإدارة, ربحية البنك, حجم البنك).
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b1.X1 + b5.CSIZE + b6.EPS + E.

نسبة كفاية رأس المال = constant + 3.863- X1. + 0.435.CSIZE + 0.757.EPS + E.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الحوكمة عبارة عن إجراءات وقواعد وممارسات تحكم عمل الشركات نحو الأفضل, فتطبيق هذه المبادئ سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال, كما أن نسبة كفاية رأس المال تمثل العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى, وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة السيولة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الأثر بين مبادئ الحوكمة (المتغيرات المستقلة) ونسبة السيولة (المتغير التابع), ويوضح الجدول رقم (5) نتائج الاختبار:

جدول (5): اختبار أثر مبادئ الحوكمة على نسبة السيولة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	4.811	27.937		.172	0.864
حجم مجلس الإدارة.	205.994	78.499	1.608	2.624	0.012
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.	2.136	9.308	.043	.229	0.820
الفصل بين الواجبات.	.315	10.875	.005	.029	0.977
نسبة ملكية المديرين.	17.717	36.942	.246	.480	0.634
حجم البنك.	-24.137	9.326	-1.719	-2.588	0.013
ربحية البنك.	34.634	94.106	.109	.368	0.715
عمر البنك.	-.214	.993	-.112	-.215	0.831
معامل ارتباط بيرسون = 0.446			معامل التحديد المُعدَّل= 0.074		
قيمة F = 1.596			قيمة Sig = 0.161		

نستنتج من الجدول رقم (5) ما يلي:

- معاملات الانحدار الدالة هي (حجم مجلس الإدارة, حجم البنك), وباقي المتغيرات غير دالة.
- اشارات معاملات الانحدار الموجبة هي حجم مجلس الإدارة وهذا يعني على وجود علاقة طردية موجبة مع نسبة السيولة, والاشارات السالبة كانت لحجم البنك, وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع نسبة السيولة.
- بلغ قيمة معامل الارتباط 0.446, مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين نسبة السيولة وبين مبادئ الحوكمة.
- تبين أن قيمة F تساوي 1.596, وقيمة Sig تساوي 0.161, مما يعني أن النموذج المستخدم صالح للتحليل ومعنوي, ويوجد على الأقل متغير واحد يختلف قيمته عن الصفر.
- يمكن ترتيب المتغيرات من حيث تأثيرها حجم مجلس الإدارة وحجم البنك.
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b1.X1 + b5.CSIZE + E.

نسبة السيولة = 4.811 + 205.994.X1 – 24.137.CSIZE + E.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن السيولة مقياس لامتلاك البنك الأموال, وأحد أهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك هي مخاطر السيولة, ووجود آليات حوكمة جيدة يعمل ذلك على تحسين إدارة مخاطر السيولة.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة الرافعة المالية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الأثر بين مبادئ الحوكمة (المتغيرات المستقلة) ونسبة الرافعة المالية (المتغير التابع), ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الاختبار:

جدول (6): اختبار أثر مبادئ الحوكمة على نسبة الرافعة المالية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-.107	.121		-.883	0.382
حجم مجلس الإدارة.	-1.323	.339	-1.480	-3.906	0.000
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.	-.020	.040	-.057	-.492	0.625
الفصل بين الواجبات.	-.006	.047	-.014	-.138	0.891
نسبة ملكية المديرين.	-.403	.159	-.801	-2.529	0.015
حجم البنك.	.209	.040	2.134	5.198	0.000
ربحية البنك.	.464	.406	.209	1.143	0.259
عمر البنك.	.005	.004	.354	1.104	0.275
معامل ارتباط بيرسون = 0.833			معامل التحديد المُعدَّل= 0.646		
قيمة F = 14.572			قيمة Sig = 0.000		

نستنتج من الجدول رقم (6) ما يلي:

- معاملات الانحدار الدالة هي (حجم مجلس الإدارة, ونسبة ملكية المديرين, وحجم البنك), وباقي المتغيرات غير دالة.
- اشارات معاملات الانحدار الموجبة هي حجم البنك وهذا يعني على وجود علاقة طردية موجبة مع نسبة الرافعة المالية, والاشارات السالبة كانت لحجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية المديرين, وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع نسبة الرافعة المالية.
- بلغ قيمة معامل الارتباط 0.833, مما يشير إلى وجود علاقة بين نسبة الرافعة المالية وبين مبادئ الحوكمة.

- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.646, مما يعني أن نسبة 64.6% تفسر التغيرات الحاصلة في (نسبة الرافعة المالية), والباقي يرجع إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 14.572, وقيمة Sig تساوي 0.000, مما يعني أن النموذج المستخدم صالح للتحليل ومعنوي, ويوجد على الأقل متغير واحد يختلف قيمته عن الصفر.
- يمكن ترتيب المتغيرات من حيث تأثيرها تنازلياً كما يلي (حجم مجلس الإدارة, ونسبة ملكية المديرين, وحجم البنك).
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b1.X1 + b4.X4 + b5.CSIZE + E.

نسبة الرافعة المالية= 0.107 - 1.323.X1 - 0.403.X4 + 0.209.CSIZE + E.

النتائج

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة فإنه يمكن تلخيص نتائج الفرضيات على النحو التالي:

1. لا يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
2. يوجد أثر عكسي ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة (حجم مجلس الإدارة, والفصل بين الواجبات) على نسبة مخصصات خسائر القروض في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
3. يوجد أثر إيجابي ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) على نسبة مخصصات خسائر القروض في قطاع البنوك ببورصة فلسطين.
4. لا يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة كفاية رأس المال في قطاع البنوك ببورصة فلسطين, باستثناء متغير حجم مجلس الإدارة حيث أنه يؤثر إيجابياً على نسبة كفاية رأس المال.
5. لا يوجد أثر ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة على نسبة السيولة في قطاع البنوك ببورصة فلسطين, باستثناء متغير حجم مجلس الإدارة حيث أنه يؤثر إيجابياً على نسبة السيولة.
6. يوجد أثر عكسي ذو لالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحوكمة (حجم مجلس الإدارة, ونسبة ملكية المديرين) على نسبة الرافعة المالية في قطاع البنوك ببورصة فلسطين, في حين لم يكن لباقي المتغيرات تأثيراً دالاً إحصائياً.

التوصيات والمقترحات

1. ضرورة الاهتمام بمبادئ الحوكمة لمحاولة الحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
2. ضرورة أن تفصح البنوك المدرجة عن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأن يتم رصد وتعزيز ذلك في عملية الإفصاح.
3. ضرورة أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الإدارات المختلفة حول النسب التي تم تناولها والاهتمام بها.
4. يقترح الباحث أن يتم الاهتمام بالحوكمة ومحاولة إيجاد نماذج جديدة لربطها بمخاطر الائتمان لمحاولة الوصول إلى نموذج قياس قابل للتنبؤ تسترشد به البنوك.
5. يقترح الباحث عمل إطار منهجي واضح وكامل ومحدد حول إدارة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والإفصاح عنها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أبو جراد، رجب سعيد محمود(2015). **العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية بالمصارف المحلية المدرجة في**

بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو عاقلة, هيام ويوسف, كمال محمد (2018). الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية. **مجلة الدراسات العليا**, 11(42), 252-264.

أبو عجيلة, عماد محمد علي وحمدان, علام (2010). **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح**. بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, جامعة سطيف, الجزائر.

اسماعيل, علي عبد الجابر الحاج (2010). **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط.

إسماعيل, كريمة إسماعيل أحمد (2015). **نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الائتمان بالبنوك المصرية**. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عين شمس.

أصلان, حاتم رياض مصطفى (2015). **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة, فلسطين.

بدراوي, عبد الرضا وسعدون, عادل حميد (2021). تأثير مخاطر الائتمان في القيمة السوقية للأسهم العادية. **مجلة الدراسات المستدامة**, 3(3), 286-322.

بن درويش, عدنان بن حيدر (2007). **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**. الطبعة الأولى, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

بوقرة, رابح وغانم, هاجرة (2012م، 06-07 مايو). **الحوكمة: المفهوم والأهمية**. ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, الجزائر: جامعة محمد خيضر.

الثبيتي, يوسف بن عطية (2020). الحوكمة كمؤشر لزيادة الفاعلية المالية للأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية. **المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياض**ة, 4(90), 160-205.

الججاوي, طلال محمد علي والزرفي, محمد محيسن عبد الرضا (2018). اطار مقترح لحوكمة المؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال. **مجلة دراسات محاسبية ومالية**. 13(42), 38-62.

جميل, أحمد وسفير, محمد (2012). **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري, جامعة محمد خيضر, الجزائر.

الجوراني, اخلاص حميد حمزة (2017). التحكيم في العمليات المصرفية. **مجلة الجامعة العراقية**. 1(38), 515-535.

حبوش, محمد جميل (2007). **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الاسلامية, فلسطين.

حمدان, علام محمد موسى (2014). العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**, 10(1), 63-81.

خلف, ربيع وفاضل, عادل منصور (2016). أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**. (47).

دياب, رنا مصطفى (2014). **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة, برنامج مشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى, فلسطين.

الزحيم, علاء جميل (2015). دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والمالية**. 17(1).

زريقات، قاسم محمد (2011). أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية, **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**, 7(2), 209-227.

السرطاوي, عبد المطلب محمد مصلح (2015). أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**. 11(3), 705-725.

الشعلان، صالح بن إبراهيم .(2008). **مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية.

الشمري, مايح شبيب وعويش, حسين علي (2016). العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**. (22).

صباح, محمد إبراهيم (2017). **أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على سياسة توزيعات الأرباح**. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

صيام, محمود عبد المالك سالم (2014). **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح**. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الاسلامية, فلسطين.

العازمي, جمال عبيد محمد (2012). **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.

عامر, أحمد حسن (2006). القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك. **أكاديمية السادات للعلوم الإدارية**. (4), 119-122.

عبد الأمير, علي ناظم ومحمد, علي كريم (2017). كفاءة وفعالية نظام التدقيق الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات. **مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية**. 7(4).

عبد الرحمن, تانيا قادر (2016). اسعافات معيار الافصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**. 12(36).

العتيبي, خالد (2021). مدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة على الأداء المالي من وجهة نظر المحاسبين والمدراء الماليين للقطاع غير الربحي. **مجلة القراءة والمعرفة**, 21(236), 51-115.

العزاوي, شفاء محمد وجاسم, كاظم جواد (2017). تأثير الحوكمة في جودة الأداء. **مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية**. 9(2).

غلاب, فاتح (2011). **تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة سطيف, الجزائر.

الفضل, مؤيد محمد علي وحمد, مجيد عبد زيد (2015). حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**. 17(3), 192-221.

قاسم, زينب عبد الحفيظ (2017). **إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك**. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عين شمس, مصر.

كواشي, مراد (2017). أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال. **مجلة جامعة بابل**. 25(1).

اللايذ، علي عبد الغني, والشوبكي, يونس عليان, والحمدان, يوسف نيسان (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية, **مجلة التقني**, 26(4), 96-110.

مشكور, سعود جايد وعبد, حيدر عباس (2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والاداري. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**. (24).

موسى, عبد القادر ومسعودي, عبد الحميد (2020). دور تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية في تعزيز رقابة البنك المركزي. **المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات**, 1(5), 513-529.

نايف, عز الدين وعثمان, محمد داوود (2013). تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الأردنية. **مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة**. 6(12), 213-218.

نور, عبد الناصر إبراهيم وغادر, محمد (2013). **مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن**. بحث غير منشور, جامعة البلقاء التطبيقية, الأردن.

هاشم, محمد هادي والقاموس, ضياء عبد الحسين (2017). دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني. **مجلة التقني**. 30(4).

المراجع باللغة الانجليزية:

Bonollo, Michele, et al. (2015), "**Systemic Risk and Banking Regulation: Some Facts on the New Regulatory Framework**",Imt Lucca Eic Working Paper Series, p5.

Cheffins, B. R. (2015). The Corporate Governance Movement, Banks, and the Financial Crisis. **Theoretical Inquiries in Law**, 16(1), 1-44.

Dima, F. C., & Brâncoveanu, C. (2013). Corporate Governance–A Key Element of the Entity. **Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, 3(6), 1-5.

Fan, Li, & Yijun, Zou. (2014), "The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks", **Umeå School of Business and Economics**, Degree project.P33.

Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K. (2015), "TheValue Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidencefrom MENA Emerging Markets", **Research in International Business and Finance**, pp.2-3.